الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير

تخصص: ادارة مالية

الموضوع:

تقييم الاداء المالي للبنوك

حالة بنك الجزائر الخارجي

من إعداد الطالب:

* نعيمي أيمن
* فطحيزة علي محمد

تحت إشراف الأستاذ:

* لعبيدي مهاوات

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الاهداء

الى أعظم امرأة في نساء الكون أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن جنينا وسقتني لبن التوحيد مع الاخلاق رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا.

على الوالد الكريم منحنى الحرية في الدراسة، وكان السند الاقوى الى دفئ البيت وسعادته إخوتي واخواتي وكل واحد باسمه الى الخالات الغاليات والأخوال مع اولادهم حفظهم الله والأعمام والعمات ادامهم الله لنا وحفظهم الى جدتي الغالية رعاها الله.

الى من جمعني معهم المشوار الدراسي من الطور الابتدائي الى اليوم وخاصة قسم ادارة مالية دفعة علوم التسيير 2017و اساتذة الدفعة، والى الاخت امينة (جامعة المدية) على تقديم يد العون والمساعدة والى كل من هم على الدرب سائرون.

دون ان ننس من احببناهم بإخلاص وبادلونا نفس الشعور الاصدقاء والأحباب المقربين

الى القائمين على جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي اساتذة ومشرفين وخاصة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

شكرا

كلمة شكر

بحمد الله تبارك وتعالى الذي اعاننا في انجاز هذا العمل المتواضع
وبهذه المناسبة نقدم شكرنا الجزيل وتقديرنا التام واحترامنا الكامل الى من ساهم
من قريب او بعيد في اعداد هذا العمل، واخص بالذكر الاستاذ المشرف
لعبيدي مهاوشات والاساتذة الجامعيين الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وإرشاداتهم خلال
المشوار الدراسي، وكذا عمال البنك الجزائر الخارجي وإلى كل الاصدقاء وزملاء الدراسة
كل واحد باسمه، فللهم لك الحمد والشكر بعد الرضا
ونتقدم بجزيل الشكر الى كل من علمنا حرفا وافادنا بمعلومة من الطور الابتدائي الى الجامعة

نعيمي أيمن فطحيزه علي محمد

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر والتقدير	
الفهرس	
مقدمة	
الفصل الأول اساسيات حول البنوك وتقييم الأداء المالي	
المبحث الأول: ماهية البنوك	1
المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك	1
المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها	4
المبحث الثاني تقديم الأداء المالي	15
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته	15
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي	19
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي	
المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي	27
المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي	27
المطلب الثاني: مهام واهداف بنك الجزار الخارجي	27
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	29
المبحث الثاني: تقديم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي	30
المطلب الأول: تحليل القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي	30
المطلب الثاني: دراسة الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي	36
خاتمة	
المراجع	

قـــائمة الجـــــــــــــــــداول

جـــــــــــــــــــدول	الصفحة
الجدول (3-3) ميزانية بنك البركة – أصول-	30
الجدول (3-4) ميزانية بنك البركة – خصوم -	31
الجدول (3-5) ميزانية بنك البركة – خارج الميزانية -	32
الجدول (3-6) جدول حسابات النتائج بنك البركة	33

قـــائمة الأشـــــــــــــــــكال

الشـــــــــــــــــــكل	الصفحة
الشكل (1-1) مكونات عملية الأداء	17
الشكل رقم (1-2): مستويات التقييم	18
شكل رقم (1-3): الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية	21
الشكل رقم: (1-4): الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.	22
الشكل (2-1) الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي BEAوكالة الوادي	29
الشكل (2-2) الاداء المالي لبنك BEA	37
الشكل (2-4): زيادة رقم اعمال البنك	39
الشكل (2-5): عملية تسيير القروض	41

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسات المصرفية الركيزة الأساسية لتمويل المشاريع الاقتصادية، فتحقيق الأهداف التنموية لهذه المؤسسات بقيت كنتيجة لقرارات تهدف إلى ضمان توازنها، ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار عند مزاولة الفعل التسييري لمجموعة من العوامل التي تؤثر على هذه المؤسسات، من بينها المحيط إذ يعتبر أمرا ضروريا لتسيير فعال وكفء للمؤسسة.

كما تعرض الاقتصاد العالمي عقد الثمانينات والتسعينات بعدة أزمات مالية ومصرفية، إذ كان أهمها مشكلة الديون العالمية التي أدت إلى إضعاف النظام المصرفي وكشفت للجميع وضع المصارف الداعي للقلق، إذ اتضح أن البنوك التجارية العالمية التي أدت دورا هاما في النظام المصرفي تعاني من ضعف رأسمالها وعدم جودة أصولها، وارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها، مما نتج عنه بروز مشكلة عدم الاستقرار المصرفي.

و للتصدي لهذه الأوضاع غير المستقرة اتخذت الحكومات ومن بينها الجزائر إعادة نظمها المصرفية إلى حالتها الصحية، إذ تشمل هذه تعزيز القوانين والقواعد المصرفية التي تؤدي إلى التقليل من المخاطر وتحسين نظم الإشراف والرقابة المصرفية، إذ طرحت على بساط البحث والنقاش قضية النظام المصرفي الجزائري الذي استوجب إصلاحات جذرية من خلال التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، المتمثل في الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق المفتوح على العالم والمبني أساسا على قاعدة العرض و الطلب الذي لم يأت صدفة، بل كان وليد السياسات الاقتصادية المتبعة، مما استدعى تكيف أعوان الاقتصاد مع البيئة الجديدة التي تتميز بالتغير المستمر و المنافسة الحادة.

فكان لزاما على البنوك البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة لتحسين أدائها وكذا الارتقاء بالعمل البنكي إلى المستوى المحقق عالميا، فأصبح هدف البنوك هو البحث عن تحسين أدائها وباعتبار الوكالات البنكية مراكز استغلال أو نقل وبيع المنتجات البنكي، وكذا نقاط اتصال العملاء بالبنك، وجب أولا الاهتمام بتحسين أداء الوكالات ولن يتسنى لها ذلك إلا بوجود فعالية كافية في استغلال الموارد المتاحة لبلوغ الأهداف المسطرة من استراتيجية البنك.

إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في السؤال الجوهري الآتي:

- كيف تتم دراسة أداء المالي في البنوك التجارية؟

التساؤلات الفرعية:

ومن هنا تُطرح الإشكاليات الفرعية التالية

- ماهي البنوك التجارية؟
- ما المقصود بتقييم الأداء المالي في البنك؟
- ماهي طبيعة المؤشرات المالية التي على أساسها تقاس درجة الأداء؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

✓ يعتبر البنك التجاري مؤسسة مالية تقبل الودائع وتمنح القروض وهي تهدف إلى تحقيق الربحية السيولة والأمان.

✓ يشكل تقييم الأداء المالي الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية ويعتبر عنصر معقد في الوسط البنكي وعملية الدراسة ليست بالعملية السهلة.

أهمية البحث:

تكمن أهميته فيما يلي:

- من أهم المواضيع التي طرحت في المجال المصرفي.
- تحديد العوامل التي من شأنها تحسين ورفع أداء البنك.
- إبراز الدور الفعال لدراسة الأداء البنكي في الرفع من مردوديتها.

أهداف البحث:

- التعريف بالأداء المالي في البنك وأهميته ولا سيما كيفية تقييمه وأهمية هذا التقييم.
- محاولة معرفة الطرق والأساليب الجديدة في تقييم الأداء المالي البنوك.
- المساهمة في تزويد الطالب بمرجع جديد في مجال البحث العلمي.

الفصل الأول

اساسيات حول البنوك وتقييم الأداء المالي

مقدمة الفصل:

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها، من أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض، بل وتعددت إلى خلق الودائع وإصدار النقود.

نتيجة هذا التعدد في الوظائف والخدمات، والتي من بينها الأداء المالي أنشأت عدة بنوك تتخصص كل واحدة منها في وظائف معينة، مشكلة بذلك جهازا مصرفيا هاما متكون أساسا من البنك المركزي الذي يمثل قمة هذا الجهاز، ومن البنوك التجارية التي تمثل قاعدته، بالإضافة إلى وجود بنوك متخصصة.

لذلك فقد خصصنا هذا الفصل لماهية البنوك وأنواعها وتخصصنا في البنوك عبر ذكر ووظائفها وأهدافها، وتطرقنا أيضا إلى الأداء المالي ومؤشراته إلى جانب ذلك تجدر الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي في الجزائر عرف تغيرات عميقة كانت سببا في تغير وجهته الاقتصادية والسياسية خاصة في السنوات الأولى للاستقلال

المبحث الأول: ماهية البنوك

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، والتي تتباين من بلد إلى أخر.

كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني، ولذا فان من الصعوبة إيجاد تعاريف شاملة لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها.

يمكن إبراز مفهوم البنك (الجهاز المصرفي) من خلال عدة تعاريف:

- البنك هو مؤسسة تستقبل من الأفراد الأموال وتستخدمها لتنفيذ عمليات الإقراض والعمليات المالية، كما أنها أحيانا تتحمل تكلفة لعرضها وتسير وسائل الدفع[1] .
- البنك عبارة عن منشأة خاصة أو عمومية تعمل على تسهيل عمليات الدفع للأفراد والمؤسسات، تقرض وتستقبل الأموال كما تسير وسائل الدفع (المركز المحلي لهذه المؤسسات)، فرع البنوك يسمح بفتح أو غلق الحساب في البنك.
- في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف بأنه منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمي Banks charter سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المصرفية (الاتحادية الفيدرالية) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها، كما عرف المشرع المصرفي في المادة التاسعة عشرة من القانون رقم57 ل سنة1951 المصرف بأنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد أجل[2].

نشأة البنوك

أصل كلمة مصرف بكسر الراء في اللغة العربية مأخوذة من المصرف بمعني "بيع النقد بالنقد".

---

[1] بو خلفة صارة و نعار نسيمة: سياسات و إجراءات منح القروض البنكية (مذكرة لنيل شهادة ليسانس جامعة الجزائر،الجزائر،2005)، ص3.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية ط2.، الإسكندرية: دار وائل للنشر، 2000، ص. 15.

ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة بنك ذات الأصل الأوروبي والمشتقة من الكلمة الايطال ية *banco* التي تعني المنضدة أو الطاولة وسر هذه التسمية أن الصرافين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة[1] .

نشأة البنوك تعود بنا القرون ما قبل الميلاد وتطوره عبر الزمن مرورا بالقرون الوسطي ووصولا إلى عصرنا هذا[2].

. أولا : القرون ما قبل الميلاد

تعود بداية العمليات المصرفية إلى عهد بابل" العراق في القديم" وهذا خلال القرن الرابع قبل الميلاد، في هذه الفترة بدأت العمليات التي نزولها البنوك المعاصرة اليوم كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض. كما كانت المعابد أول المراكز البنكية آنذاك والتي عرفت باسم (éphélide،(Delphes .

نجد في اليونان البنكي هو الراهب، ينما في روما كان البهلوان (trapézites)، عرفت تجارة البنوك حركية أقل خلال القرن 11 قبل الميلاد بسبب الجمهوريين، لأنها احتكرت من طرف طبقة من الشعب وهي الطبقة التي تأتي في الدرجة الثانية حسب النظام الاجتماعي في بلاد اليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية، فارس أو جابي الضرائب (رجل أعمال).

لكن تحت سلطة ظهور البنوك الخاصة *(argent are)* عملوا علي مسك كتب الصندوق وإثبات كشوف الحسابات.

. ثانيا: القرون الوسطي

بعد فترة من الركود بسبب غزو الأجانب البر بار واختفاء التجار الكبار منع القرض بالفائدة، ليعود نشاط البنوك من جديد خلال ال قرن11م تزامنا مع ميلاد جديد للتجارة من هنا طبقت أول العمليات المصرفية من قبل اليهود، الراهب أو الجندي لهيكل الرب *templier*، وهم من أنشأوا موازنة سعر الصرف والمحاسبة المزدوجة، كما طوروا تحركات الأموال لطن عدم أمن الطرقات أدي إلى نشؤ كمبيالة الدفع *lettre de paiement* تجنبا للتحويل الفعال للعملة.

---

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص. 16.

[2] بو خلفة صارة و نعار نسيمة: سياسات و إجراءات منح القروض البنكية(مذكرة لنيل شهادة ليسانس جامعة الجزائر،الجزائر،2005)،ص4

تأسس أول بنك حكومي في البندقية عام1157، تلاه بنك برشلونة عام 1410 ثم بنك ريالتو Della Pizza Rialto *banco* *عام 1587، ثم بنك أمستردام عام 1609 ويعتبر هذا البنك الأخير النموذج الذي احتذ ته معظم البنوك الأوروبية.*

. ثالثا: خلال القرن 18م

عرفت هذه الفترة والتي سميت بعصر النهضة تطورا ملحوظا للمقايضة، هذا ما منح دفعا وتحولا هاما للبنك، انه عصر كبار البنكيين مثل(Fugger) ،(Médicis حيث *بينوا لنا ظهور الكمبيالة* (السفتجة)، وهي عبارة عن ورقة تدفع عند الطلب (تقنية الحسم).

أسسوا حقيقة مؤسسة بنكية في *ميلان* Milan، فنيس Venise، وفي جان، Gène أما في انجلترا فقد عرفوا تغير جذري خلال القرن 17 بسبب صياغ الأحياء *Londres* الذين قبلوا الإيداع العيني ودرب استخدام الشيكات عام1670.

. رابعا: خلال ال قرن19م

عرفت البنية البنكية تطورين هامين، من جهة التطور الصناعي والتجاري وظهور الشركات الكبرى أبرزت الحاجة إلى إنشاء بنوك ذات نفوذ مثلا في فرنسا فرع الحسم الفرنسي عام 1848، قروض صناعية وتجاريةعام1959، قروض Lyonnais في عام1863.

ومن جهة أخري إصدار ورقة البنك بدل النقود المعدنية، لتسحب شيئا فشيئا البنوك الخاصة عائد بنوك الإصدار.

دون أن ننسي ذكر فترة ما قبل الإسلام وفي مكة بالذات المشهورة بتجارتها مع الشام واليمن، كان النبي (صلي الله عليه وسلم) . من قبل النبوة . مشهورا بالأمين حيث بقيت عنده الودائع حتى قبيل هجرته من مكة إلى المدينة، حيث وكل بها عليا .كرم الله وجهه . ليتولى ردها الي أصحابها.

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

أولا: من حيث طبيعة النشاط: وتقسم إلى ما يلي:

1. البنوك المركزية Central Banks

ويعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة.

2 . البنوك التجارية Commercial Banks

وهي البنوك التي تعتمد علي ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو الأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات إئتمانية يسهل تحويلها إلي نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف والخصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانها، هذا بالإضافة إلي شراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، وغيرها من الخدمات المصرفية ومن أمثلة هذه البنوك في الأردن: البنك العربي المحدود، والبنك الأهلي الأردني، وبنك الأردن، وغيرها.

3 . البنوك الصناعية Industrial Banks

وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة ومن الأمثلة عليها في الأردن بنك الإنماء الصناعي.

4 . البنوك العقارية Real Estate Banks

وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا ويندرج تحت هذا النوع من البنوك،

بنك الإسكان، ومؤسسة الإسكان والتطوير الحضري وغيرها من مؤسسات الإقراض المتخصصة في هذا المجال في الأردن.

5 . البنوك الزراعية Agricultural Banks

وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية: ومن الأمثلة على هذا النوع من البنوك، مؤسسة الإقراض الزراعي.

6 . البنوك وصناديق التوفير Saving Deposit Banks

وهي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض الصغيرة (السلف) أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين ومن الأمثلة عليها صندوق التوفير البريدي.

7 . البنوك التعاونية Cooperative Banks

وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية والاستهلاكية والحرفية وغيرها.

8 . الوحدات المصرفية الخارجية Off Shore Banks

وهي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه، وقد انتشرت مثل هذه الوحدات في البحرين وقبرص وسنغافورة.[1]

ثانيا: من حيث شكل الملكية: وتنقسم إلى ما يلي:

1. البنوك الخاصة Private Banks

[1] أحمد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ص18،19

وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

2. البنوك المساهمة Corporate Banks

وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال (مساهمة عامة محدودة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الأسواق المالية، وجميع البنوك التجارية العاملة في الأردن هي من هذا النوع.

3. البنوك التعاونية Cooperative Banks

وتعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها.

ثالثا: من حيث علاقتها بالدولة: وتقسم إلى ما يلي:

1. بنوك القطاع العام Public Sector Banks

وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلي الدولة ومنها في الأردن، البنك المركزي الأردني، وكثير من مؤسسات الإقراض المتخصصة كمؤسسة الإقراض الزراعي، وبنك تنمية المدن والقرى، والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

2. بنوك القطاع الخاص Private Sector Banks

وتعود ملكية هذه البنوك إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال، ومن أمثلتها جميع البنوك التجارية العاملة في الأردن.

3. بنوك مختلطة Mixed Ownership Banks

ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام والخاص مثل بنك الإسكان، وبنك الإنماء الصناعي وغيرها.[1]

[1] أحمد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 21

رابعا: من حيث جنسيتها: وتقسم إلى ما يلي:

1 . البنوك الوطنية National Banks

وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين و/أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها، ومن الأمثلة عليها في الأردن البنك الأهلي، وبنك الأردن وغيرها.

2 . البنوك الأجنبية Foreign Banks

وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخري غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك، ومن الأمثلة عليها في الأردن، سيتي بنك، وبنك الرافدين، والعقاري العربي وغيرها.

3 . البنوك الإقليمية Regional Banks

وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي.

4 . البنوك والصناديق الدولية International Banks And Funds

وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي *Bank(ibid.) world* وصندوق النقد الدولي[1] *international Monnetay fond(imf)*

خامسا: من حيث تفرعها: وتقسم إلى ما يلي:

1 . البنوك المفردة unit banking

وهي البنوك ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال.

2 . البنوك المتفرعة محليا local branching system

وهي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

[1] أحمد أمين عبد الله، العمليات المصرفية،، مرجع سابق، ص 21

3 . البنوك المتفرعة اقليمياrégional branchant system

وهي تلك البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد واحد.

4 . البنوك المتفرعة عالميا international branchant

وهي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم ومن الجدير بالذكر أن نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة (محليا واقليميا وعالميا) هو السائد في معظم بلدان العالم نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة وازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية لا تساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية. أما المصارف المفردة فمنتشرة فقط في بعض ولايات الولايات المتحدة الأمريكية. ويدعم المدافعون عن نظام المصارف المفردة رأيهم بكراهيتهم للاحتكار حيث أن السماح بفتح فروع – في رأيهم – يشجع على الاحتكار من قبل المصارف الكبيرة القوية بينما يشجع نظام المصارف المفردة على التنافس ويتيح لسكان كل منطقة على حدة استغلال أموالهم لصالحهم وصالح منطقتهم.

وظائف البنوك

إن مباشرة البنوك التجارية لمختلف نشاطاتها يعود أساسا لما تمليه وظائفها، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات عديدة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها ولأن البنوك وجدت بغرض المحافظة على الأحوال، ونتيجة التطورات الحاصلة على مستوى البنوك فقد برزت وظائفها بشكل كبير وأعمق وتنوعت من القديمة منها إلى الحديثة ولهذا سنتطرق لهاته الوظائف بنوعيها ونذكر منها:

أولا: الوظائف التقليدية:

تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي: قبول الودائع، منح الائتمان وأخيرا خصم الأوراق التجارية.

1- قبول الودائع:

فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نوقد قانونية، ويترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي، وباعتبارها أبرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها. " فهذا الفتح يحقق لكل من صاحب الوديعة والبنك عدة فوائد، فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم معاملاته المالية المستقبلية والاستفادة من خدمات مصرفية كالحصول على دفتر الشيكات أو دفتر خاص (دفتر ادخاري) كذلك يحصل على عائد (فائدة) على الأموال المودعة "[1].

وتعمل البنوك على تنمية الوعي المصرفي والادخاري من خلال التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية تبسيط الإجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع الكفاءة الأوعية الادخارية، وتنقسم الودائع على أنواع مختلفة هناك ما هو مذكور سابقا كالودائع لأجل، ودائع الإخطار، ودائع ادخارية، ودائع ائتمانية، وتصنف وفقا لأجل الاستحقاق أم تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي فتشمل:

1-1 ودائع البيوت التجارية: يتماشى هذا لنوع مع طبيعة النشاط الاقتصادي التجارية ما يتصف به من استقرار أو تقلب مما يدعي الأمر إلى دراسة أوضاع وظروف المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير وتوقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها.

1-2 ودائع المنشآت الصناعية: يرتبط هذا النوع من الودائع للسحب والإيداع بالدورة الإنتاجية، إذ في بداية الدورة الإنتاجية تتزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتبات عند نهاية الدورة الإنتاجية تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية.

1-3 ودائع المنشآت الزراعية: تتعلق هذه الودائع بأثرها بمواسم الزراعة، بحيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة في المقابل تزيد الودائع مع بيع المحصول، هذا السحب يعد منتظم موسمي للأفراد والمزارعين لمواجهة النفقات الشخصية[2].

1-4 ودائع المنشآت الخدمية: وهي الخاصة بودائع لفنادق ومؤسسات النقل والسياحة، فهي تحتاج إلى مبلغ كبيرة لعمليات التجديد والتوسع.

---

[1] محمود يونس وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر، ص 32.

[2] عبد الغفار وآخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001،ص 110.

2- منح الائتمان:

تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا إعطاء تعريف للائتمان.

- تعريف الائتمان: يعرف الائتمان على أنه علاقة بين طرفين، دائن ومدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة، يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس أموال أو يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير.[1]

أما من المنظور الاقتصادي تعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهي تقوم على أساس عنصرين هما الثقة والمدة، ويجب أن تتوفر أربع عناصر منها: علاقة مديونية، وجود دين، الأجل، المخاطر.

ولأن البنوك التجارية كانت في بدايتها تقوم بعمليات الإقراض من أموالها الخاصة هذا الائتمان المتمثل في القروض القصيرة الأجل والمتوسطة قد تعدى إلى أموال الغير، الشيء المميز أن هذا الائتمان من ودائع ليس لها وجود فعلي، فالتعرف على هذا المنطق الأخير يستند إلى ميكانيكية تتم بها عملية خلق الودائع نتعرض لها الآن:

- **خلق الودائع:**

نقصد بعملية خلق الودائع: هو أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض لعملائها وتزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية لأن المبالغ المودعة لديها من الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع أو (القروض) خلقا، فتزيد من العرض الكلي للنقود 2 . وبالنسبة للمنطق الذي يقف عنده عملية خلق الودائع يتمثل فيما يلي:

- الدعامة الأولى:" أن تتوافر الثقة في مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت، من جانب جمهور المتعاملين معها ليشجعهم على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم وسحبها إلا عند حاجتهم الحقيقية إليها. ونتيجة الوعي المصرفي فالدائنين يرفضون السداد بأوراق البنكنوت ويحبذون تسديدها عن طريق الشيكات.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، مرجع سابق، ص 222.
[2] ضياء مجيد موسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص ص 279، 280.

➢ الدعامة الثانية: فتتمثل في التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة يجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من إبداعات بعض العملاء تساوي على الأقل (إن لم يكن يفوق) مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم في كل لحظة من الزمن**1**.

وهكذا يمكن أن نتصور أن البنوك التجارية عندما تتلقى وداع حقيقية (أولية) تحتجز منها مقدار كاحتياطي نقدي وقانوني اختياري والباقي تتصرف فيه لتحقيق ربح من فوائد القروض وعوائد الاستثمار, فلا يمكن أن تستنزف هذه الأخيرة ما يعادلها نقدا لأن قدر الائتمان الممنوح سوف يكون في صورة وديعة جديدة, هذه الوديعة الجديدة تمييز لها عن الوديعة الأولية التي تسببت في ظهورها تعرف باسم الوديعة المشتقة **2** , نستطيع أن نحتجز جزءا منها كاحتياطي نقدي والجزء الآخر يمنح في شكل ائتمان جديد وبالتالي يعود جزء منه مرة أخرى كوديعة جديدة مشتقة ومن هذا المنطلق يتمكن

م وديعة أولية أن يخلق ودائع جديدة وهمية يقوم بإقراضها لتعود إليه كلها أو جزء منها مرة أخرى.

وعلى ذلك يكون أجمالي حجم الائتمان الذي يستطيع البنك أن يمنحه هو:

$$ك = م\ ع = م \frac{س\ ر}{س\ ق}$$

حيث:

- ك: إجمالي حجم الائتمان (المضاعف) الذي يستطيع البنك أن يمنحه (حجم الوديعة المشتقة من الوديعة الأولية).
- م ع: حجم الوديعة المشتقة من الوديعة الأولية
- س ر: نسبة الرصيد النقدي الحر
- س ق نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

وتتم عملية خلق الائتمان أو خلق الودائع مقابل ثلاثة أنواع من الأصول:

➢ **ودائع نقد:**

[1] محمود يونس وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد ط1،الدار الجامعية للنشر، مصر ص 217.
[2] محمود يونس وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد ط1،مرجع سابق، ص 219.

هنا تقوم البنوك بإصدار الودائع بأسماء العملاء مقابل تدفق نقدي إلى خزينتها حيث التدفق النقدي: النقود المصدرة من قبل البنك المركزي، النقود في التداول، ومصدر الودائع نقد يكون إما:

- إصدار نقدي جديد من البنك المركزي.
- أو نتيجة سحب مقدار من النقود من التداول.

➢ **ودائع مقابل قروض وسلفيات:**

فقيام البنك بسلفيات وقروض يمنحها لعملائه يمكن هؤلاء من الحصول على نقود لم يكونوا قد أودعوها من قبل وبالتالي حصول البنك التجاري على أصل يدر عائدا سواء على شكل فائدة أو على شكل خصم.

➢ **ودائع مقابل شراء أوراق مالية:**

تقوم البنوك التجارية بقروض طويلة الأجل عن طريق قيامها بشراء أوراق مالية

(عملية استثمار) وبالتالي يكون البنك التجاري قد خلق مبالغ لم يكن لها وجود من قبل.

3- خصم الأوراق التجارية:

" وهي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي على تنشيط وتيسير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى أحد البنوك التجارية يقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية ".**1**

فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود يستحق في وقت قصير وهي قابلة للتداول عن طريق التظهير ويمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون.

والقصد بخصم الأوراق التجارية بالمفهوم الواسع هو بيعها للبنك في مقابل تقاضي البنك فوائد إلى غاية تاريخ الاستحقاق مضاف إليها بعض المصاريف البنكية، وتصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك وتوظيفاته، لهذا تحرص البنوك على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر على شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003 ص 346.

وإن كانت هاته العملية تحقق مصالح للبنك من خلال إعادة خصمها، أو بيعها لبنك آخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع السلفيات بضمان الكمبيالات.

وبصفة **عامة** فعملية الخصم تسهل أصل من أصول العميل بما يمكنه من توفير السيولة اللازمة لمقابلة التزاماته.

ثانيا: الوظائف الحديثة:

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ونذكر منها:

1- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر.

2- تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية، وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون[1].

3- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

4- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة

5- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء

6- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء

7- إصدار الشيكات السياحية

8- خدمات البطاقات الائتمانية

9- خدمات بطاقة الصراف الآلي

[1] عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، مرجع سابق، ص 346.

10- تقديم بعض الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء وغيرها من الخدمات الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة[1].

11- تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء

12- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج

13- إدارة عقارات العملاء أثناء حياتهم وبعد مماتهم بما في ذلك حل الشركة وسداد الأموال التي عليهم.

الأهداف الرئيسية للبنوك

البنك كغيره من منضمات الأعمال يسعي إلى تحقيق عدد من الهداف منها:[2]

1- الأهداف المالية تتمثل في:

- استمرار تحقيق الأرباح وهو الهدف الرئيسي، فالبنك يسعي إلى تحقيق وتعظيم الربح.
- تعظيم معدل العائد على الاستثمار.
- المحافظة على بنية معقولة من السيولة، أي وجود وفرة ممكنة من السيولة في حوزة البنك تكفي لمواجهة التزاماته اتجاه العملاء في كل الأوقات ومختلف الديون المستحقة.

2- الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية (الأهداف الإنتاجية):

- تحسين الخدمات المصرفية.
- تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تقليل الوقت الضائع.

3- الأهداف الخاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار.

عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، مرجع سابق، ص 347.

[2] نوال بدر الدين، حميدة رءوف عبد الوهاب، القروض البنكية (شهادة الليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، سنة 2003، ص32.

4- الأهداف الخاصة بالنمو والاستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية وحمايتها.

5- **الأهداف الجماعية والبيئية مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي.**

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأهميته

يعتبر تقييم الأداء من الوظائف التي تساعد على مراقبة التسيير في البنوك والمؤسسات المالية، وفي عملنا هذا اعتمدنا إلى دراسة الأداء وتعريفه وأهميته.

1- مفهوم تقييم الأداء

تقييم الأداء هو "فحص انتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة واقتصاديات الموارد واستخدامها أفضل استخدام، وبأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها"[1].

ويعرف كذلك على أنه: "إدارة الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدة الإنتاجية أو الصناعية بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك الوحدة الصناعية، وكيفية استخدام الموارد وحساب الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثار ذلك على المشروع نفسه وأثره على استراتيجية الاقتصاد القومي".

وينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها: "شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي يتم الموصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية[2].

[1] - عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المروعات، دار الحامد، عمان 1990، ص ص 190،189.

[2] - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000، ص81.

ومن هذه التعاريف نستخلص أن تقييم الأداء هو التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والتحقق من تحقيق الأهداف المسطرة ومقارنة هذه الأخيرة بما تم تحقيقه فعلا، وإيجاد الانحرافات بينهما ووضع حلول مناسبة لتصحيح هذه الانحرافات والعمل على تجنبها مستقبلا.

ويتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاطات في المؤسسة، والتأكد من استخدام عناصر الإنتاج المتاحة، وكذلك التأكد من كفاءة تحقيق النتائج المستهدفة في كل وجه من أوجه النشاط.

فيمكن القول إن عملية تقييم الأداء هي عملية رقابة على العمليات في المشروع والتي تبدأ من تحديد الأهداف الواجب تحقيقها في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى بيان كيفية تحقيق الأهداف، ثم إجراء عمليات المتابعة.

وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل هذه المراحل ومن الطبيعي أن تكون لدراسة الأداء وظائف ومكونات عملية تقييم الأداء فيما يلي:

1- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة الكمية والتقنية وذلك للتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المحددة لها مسبقا وللفترة المحددة استنادا إلى البيانات والإحصاءات التي توفرها الجهات المختصة عن سير النشاط في تلك المؤسسات علما أن البعض منها قد تلجأ |إلى خفض أهدافها التي تخطط لتحقيقها من اجل جعل ما هو منفذ أقرب إلى ما هو مخطط تلاقيا للمساءلة والحساب الناجم عن ابتعاد المنفذ عن المخطط في حالة حصول العكس، وعليه لابد من تحقيق عنصر الدقة في تحقيق الأهداف المخطط تحقيقها.

2- تفسير انحرافات النتائج تفسيرا واضحا بالاستعانة بالمعايير والمعدلات الموضوعية من قبل.

3- تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن حصول الانحرافات التي تحدث نتيجة التنفيذ.

4- البحث عن الحلول المناسبة لتصحيح الانحرافات عم ضرورة اختيار البدائل المتاحة وبأقل التكاليف.

5- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطاتها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاءة وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على إزالتها مستقبلا وهنا يجب التأكد من أن

المؤسسة قد استخدمت كافة مدخلاتها المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة.

شكل رقم (1—1): مكونات عملية الأداء

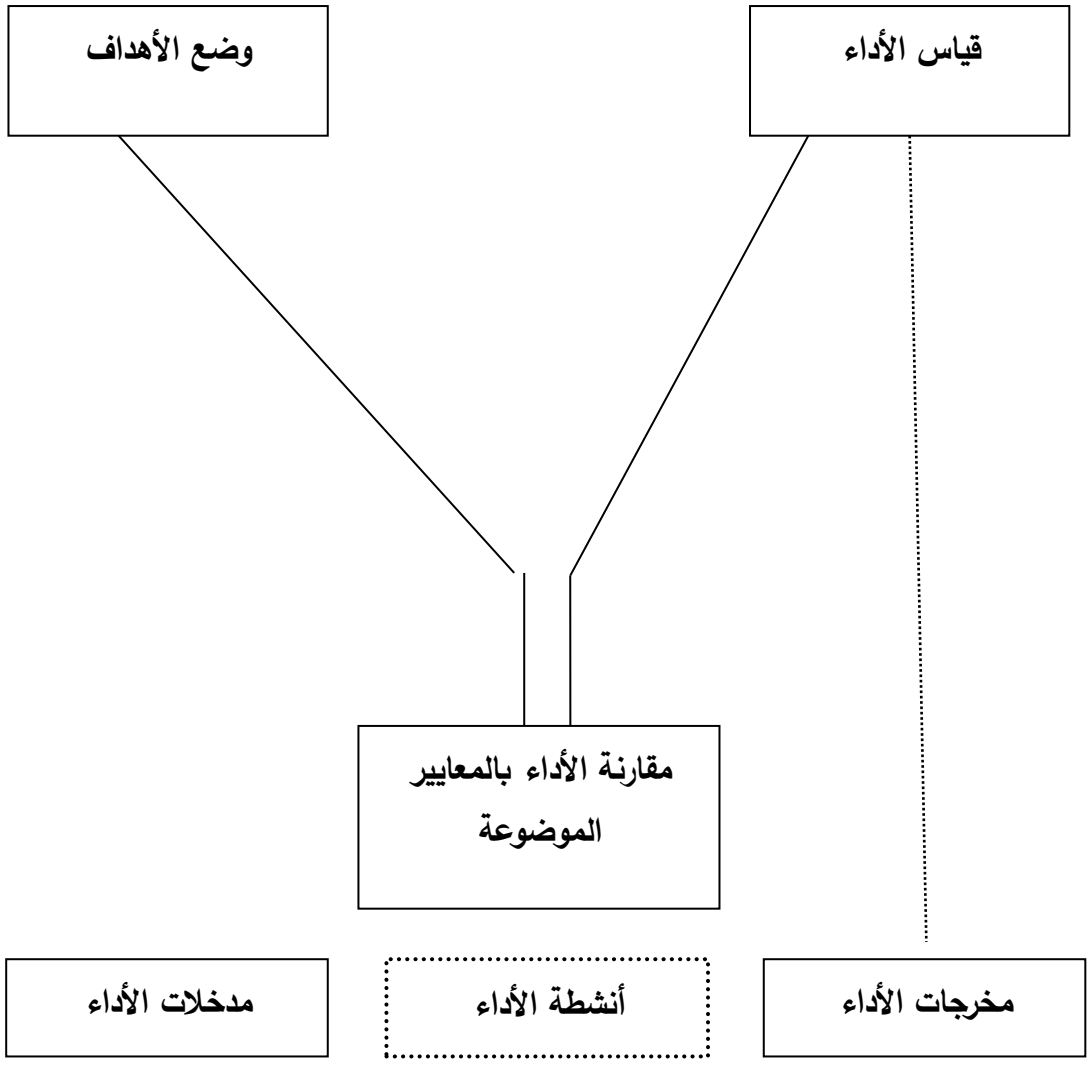

المصدر: نادية العارف، الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص347.

(1) المرونة تسمح للمديرين من الاستجابة للأحداث غير المتوقعة. 2

(2) تقديم المعلومات الصحيحة عن الأداء التنظيمي.

(3) إمداد المديرين بالمعلومات في الوقت المناسب حيث تعتمد نجاح عملية صنع القرار على مدى

حداثة المعلومات.

وبالتالي يشكل تقييم الأداء الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية التي يترتب عليها اتخاذ القرارات التصحيحية الموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل، بما يوفره من بيانات ومعلومات وما يسهم به من جهود في تشخيص وتحديد المشكلات ووضع خطط الحلول والتطوير، وهناك ثلاث مستويات لتقييم الأداء في المؤسسات نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–2): مستويات التقييم

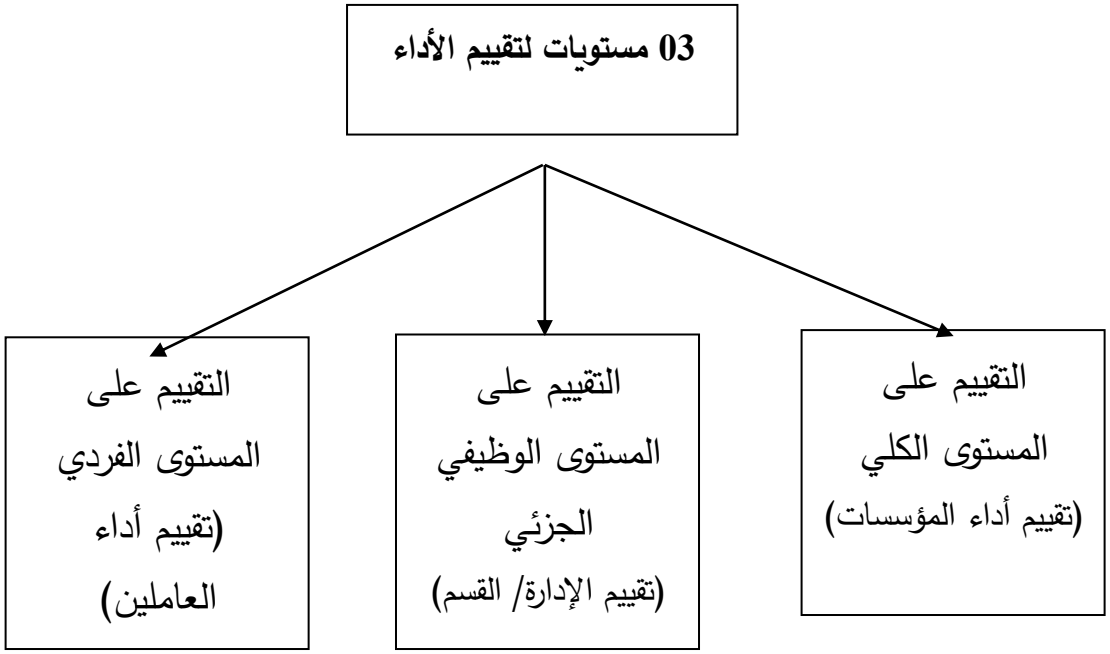

المصدر: زهير ثابت، كيف تقيم أداء الشركات والعاملين، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 15.

وبناء على ما جاء في التعاريف يمكن القول بأن تقييم الأداء يعني الحكم على كفاءة المؤسسة بمقارنة فعاليات التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف، ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة تمهيديا لتشخيص مصادر القوة والضعف في مجالات العمل، ليتسنى لنا اقتراح الاجراءات العلاجية اللازمة لتلاقي نواحي الخلل في أداء تلك المؤسسة وتنمية وتطوير فاعلية أوجه النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها.

كما أنه عملية رقابة إدارية تتم باستخدام معايير محددة سابقا واتخاذ قرارات تصحيحية في ضوء عملية الرقابة بهدف ضمان غايات المؤسسة وأهدافها بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة والفعالية.

2- أهمية تقييم الأداء

يمكن تلخيص أهمية الأداء في:[1]

1- يساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام الوحدات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.

2- ترتبط أهمية دراسة الأداء ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات، سواء على المستوى القبلي، المستوى القطاعي، أو مستوى المؤسسة.

1- يوضح العلاقات التبادلية بين المشروعات والالتزام بها، فيساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام الوحدات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.

4-توجيه إشراف الإدارة العليا.

5- توضيح سير العملية الإنتاجية.

6- تحقيق معايير الجودة لإنتاج على أساس المواصفات المحددة للإنتاج.

7- تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمؤسسة، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التمويل أو التسويق أو الأفراد.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن عملية تحليل الوضعية المالية في البنوك تعتمد على عدة مؤشرات تتمثل أهمها فيما يلي:

1.التوازن المالي

1.1. تعريف التوازن المالي

[1] عبد الله عقيل جاسم، مدخل في تقييم المروعات، الجدوى الاقتصادية والفنية في تقييم جدوى الأداء، عمان، دار حامد، 1999م، ص ص 190، 191.

يمكن التعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذألك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها.

2.1. مستويات التوازن المالي

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة، وهو من أهم المبادئ والشروط التي يعتمد عليها إلى حد ما في عملية التعامل مع

المقرضين، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات ومدة استعمالها فيها وهده القاعدة تعطي ثلاثة توازنات فرعية:

أ. رأس المال العامل (FR)

يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل ي الموجودات المتداولة أي الاستثمار في فقرات

النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الفقرات المماثلة.

ويعرف أيضا رأس المال العامل في المؤسسة ما بأنه الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة).

ويتم احتساب رأس المال العامل بالمعادلة التالية: [1]

- **أنواع رأس المال العامل:**

رأس المال العامل= الأصول المتداولة _ الخصوم المتداولة
رأس المال العامل= الأموال الدائمة _ الأصول الثابتة

– رأس المال العامل الصافي: يعبر عن قيمة الأصول الدائمة التي تمول من الأصول المتداولة، ويدعى برأس المال العامل الدائم أو الصافي.[2]

رأس المال العامل الدائم (الصافي) = الأموال الدائمة _ الأصول الثابتة
رأس المال العامل الدائم(الصافي) =الأصول المتداولة _ الديون القصيرة

–رأس المال العامل الخاص: يعتبر (إذا كان موجبا) الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة. ويتم احتساب رأس المال العامل الخاص بمعدلة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأصول الثابتة
رأس مال العامل الخاص = أصول متداولة _ مجموع الديون
رأس المال العامل الخاص = رأس مال العامل الدائم _ ديون طويلة الأجل

[1] محمد المبروك أبو زيد , **التحليل المالي , شركات و أسواق مالية , المملكة العربية السعودية** , دار المريخ , الطبعة الثانية 2009 ص 13-12

[2] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي , مرجع سبق ذكره ص 62

– رأس المال العامل الإجمالي: ويعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموعة الأصول المتداولة، والتي طبعا تستعمل لدورة استغلالية واحدة .ويقصد به أيضا إجمالي الموجودات المتداولة بفقراتها المختلفة، و

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

المعروف ماليا عن هذه الفقرات أنها يجب أن تتحول إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة، ولذلك فالاستثمار فيها استثمار قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة وهذه الأصول هي النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل الذمم والمخزون السلعي

– رأس المال العامل الخارجي: وهو مجموعة الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة أي قيمة ديونها المختلفة.

رأس مال العامل الخارجي = مجموع الديون

الاعتبارات الواجب اتخاذها عند حساب رأس المال العامل[1]:

- مكونات الأصول المتداولة ودرجة سيولتها.
- مكونات المخزون ومدة تحقيقه أو حركته.
- مكونات الخصوم والتناسب فيما بينها وخاصة الديون.

حالات رأس المال العامل:

أ–منظور أعلى الميزانية :يعبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:

شكل رقم (3–1): الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية

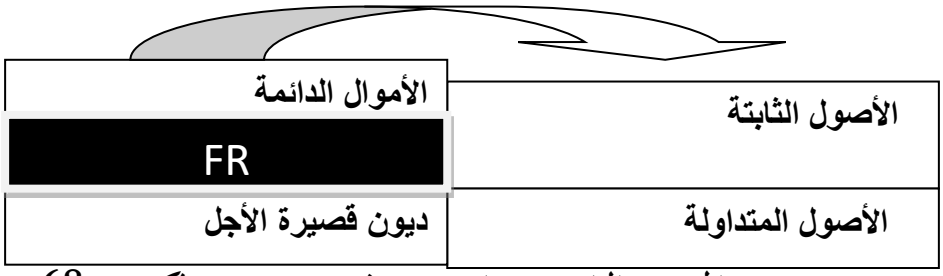

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف، مرجع سبق ذكره ص 68.

[1] فؤاد مجيد كرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية**، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى,2001,ص32.

الحالة الثانية :رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) :في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية

لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة

حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.[1]

الشكل رقم: (1-4): الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.

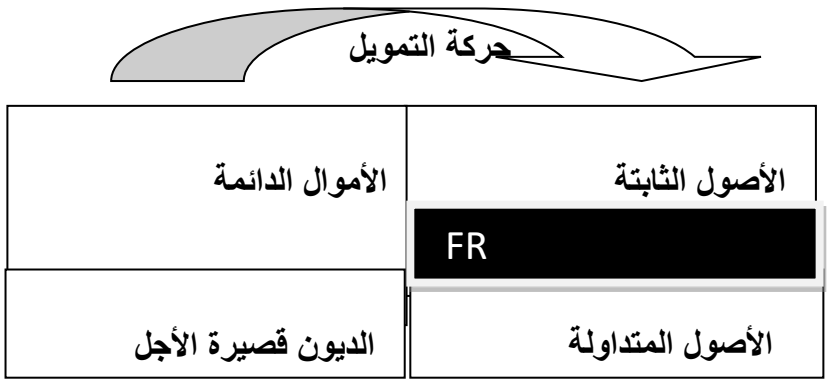

المصدر :إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ص69

الحالة الثالثة :رأس المال العامل معدوم) الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة :(وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية مويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.[2]

2.مؤشرات المردودية

1.2.المردودية

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة والعمليات الاقتصادية ا المؤسسة، وهي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فقياسها يسمح للمسيرين التي تقوم بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسين لها هما:

- المردودية المالية: تم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

[1] مرجع سبق ذكره ص 68 .
[2] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ،مرجع سبق ذكره ص 6

مردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

- المردودية الاقتصادية: العلاقة بين نتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها .وتحسب بالعلاقة التالي:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصل الاقتصادي

3.النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

1.3.نسبة السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها ا الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة العامة :تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي: [1]

نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة ÷ القروض قصيرة الأجل

1≤.....

- نسبة السيولة المختصرة :تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية، التي تؤثر على المخزونات.

نسبة السيولة المختصرة= (قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة) ÷ القروض قصيرة الأجل

تحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في
المؤسسات ذات المخزون البطيء.

[1] منير ابراهيم هندي ، **الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث** ، ط 2 ، الإسكندرية ، 1991 ، ص46

- نسبة السيولة الفورية :تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد

نسبة السيولة الفورية =النقدية ÷ قروض قصيرة الأجل

2.3.نسبة التمويل والاستقلالية المالية

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكونتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب نجد ما يلي:

- نسبة التمويل الدائم :تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالي:

الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

1 =.....

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة
الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.[1]

- نسبة الاستقلالية المالية :تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دانيها، وتحسب بالعلاقة التالية

الأموال الخاصة / مجموع الدون

عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2، وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض
المؤسسة.[2]

[1] منير ابراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص 48
[2] منير ابراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص 47

خلاصة الفصل:

تسعى البنوك التجارية لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة أساسا في تحقيق الربحية عند منحها للقرض، والاستثمار في الأوراق المالية وتحقيق السيولة اللازمة وكذا تحقيق الأمان للمودعين

إضافة إلى دورها كوسيطة بين أصحاب الفائض والعجز المالي، تقوم البنوك أيضا بأداء خدمات مصرفية و شبه مصرفية يتوجب على البنوك اليوم لتحقيق أهدافها الرئيسة بتنظيم مواردها ووظائفها بطريقة (فعلية) فعالة و فق عوامل داخلية و خارجية مختلفة، و هو ما يسمح لها بتحقيق ميزة تنافسية في ظل، الظروف المحيطية المتغيرة باستمرار.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي

المبحث الاول: تقديم بنك الجزائر الخارجي

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي

تم انشاء بنك الجزائر الخارجي في 10اكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 في شكل شركة جزائرية حدد رأسماله مبدئيا بـ 20 مليون دج، مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه اقامة وكالات وفروع، بموافقة وزير المالية كما يمكنه اقامة وكالات خارج الوطن.

بنك الجزائر الخارجي هو بنك ودائع ككل البنوك الأخرى، ويقوم بمعالجة كل العمليات البنكية بدون تخصص، ويحتوي بنك الجزائر الخارجي على حوالي 80وكالة في عام 2006 والتي من بينها وكالة الوادي

المطلب الثاني: وظائف ونشاطات بنك الجزائر الخارجي

اولا: وظائف بنك الجزائر الخارجي

هو البنك التجاري الذي تتمثل مهمته في جمع رأس المال القصير والمتوسط والطويل الاجل ومنح القروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم، بنك الجزائر الخارجي يمكنه القيام بما يلي:

-تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الاخرى.

-ترخيص جميع اشكال الاقراض او التسبيقات مع او بدون ضمان، بالمقدار ذاته بالإضافة المشاركة والوساطة.

-تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية.

-بالإضافة الا تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسبين اجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول اخرى.

-يتخ تحت أي شكل من الاشكال، فائدة ومشاركة مع أي شركة أو مؤسسة جزائرية أجنبية، لها نفس الهدف المشترك أومن نفس طبيعة لتطوير عملياتها الذاتية.

-معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة او الآجلة المبرمة، المستعارة المقرضة رهن الحيازة، ربح فروق الاسعار بين العمولات الاجنبية.

-يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.

ثانيا: مهام بنك الجزائر الخارجي

لقد تعدد مهام بنك والتي تقتصر مهمته الاساسية في تسهيل التنمية في إطار التخطيط الوطني ومن اهمها

التسهيلات البنكية: يمنح البنك للمتعاملين معه التسهيلات البنكية والتي من بينها:

-القروض القصيرة الاجل لمدة لا تتجاوز السنة او السنتين لتمويل راس المال العامل.

-القروض المتوسطة الاجل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات والقروض الطويلة الاجل لمدة لا تتجاوز العشر سنوات لغايات احداث نشاطات جديدة او توسيع نشاطات القائمة.

-يمنح البنك الحسابات الجارية المدينة للمتعاملين معه لتأمين احتياجاتهم الضرورية من الاموال النقدية وضمن حدود ضيقة ويتم العمل بها حسب التعليمات التي يصدرها مجلس الادارة.

-خصم السندات التجارية.

الاقراض على عقود التصدير الجارية بين المتعاملين وبين المستوردين في الخارج بالاستناد الى حاجة المتعامل ووضعه المالي.

-اصدار الكفالات والقبولات.

الخدمات البنكية:

يقدم البنك خدماته البنكية للمتعاملين وللمراسلين كما يلي:

-قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وتكون الودائع تحت الطلب او ودائع لأجل او ودائع التوفير.

-اصدار الشيكات وإجراء الحوالات وتصديق الشكات المسحوبة على البنك: حيث يقوم البنك بناء على طلب خطي من الزبون بإصدار الشيكات واجراء جميع الحوالات البرقية والهاتفية والعادية وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك وتقييد القيمة المعادلة لهذه الحوالات والشيكات مع العمولات المترتبة عليها والمقررة أصولا والنفقات الاخرى على الحساب وفي حدود المؤونة الموجودة فيه أو لقاء دفع المبلغ نقدا حسب الحال.

-يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم اليه وفقا للشروط التي يحددها مجلس الادارة وبعد تظهيرها لأمر البنك.

-يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسليه بناء على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يحتمل أية مسؤولية من جراء تقديم هذه المشورات والمعلومات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي BEAوكالة الوادي

الشكل (2-1) الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي BEAوكالة الوادي

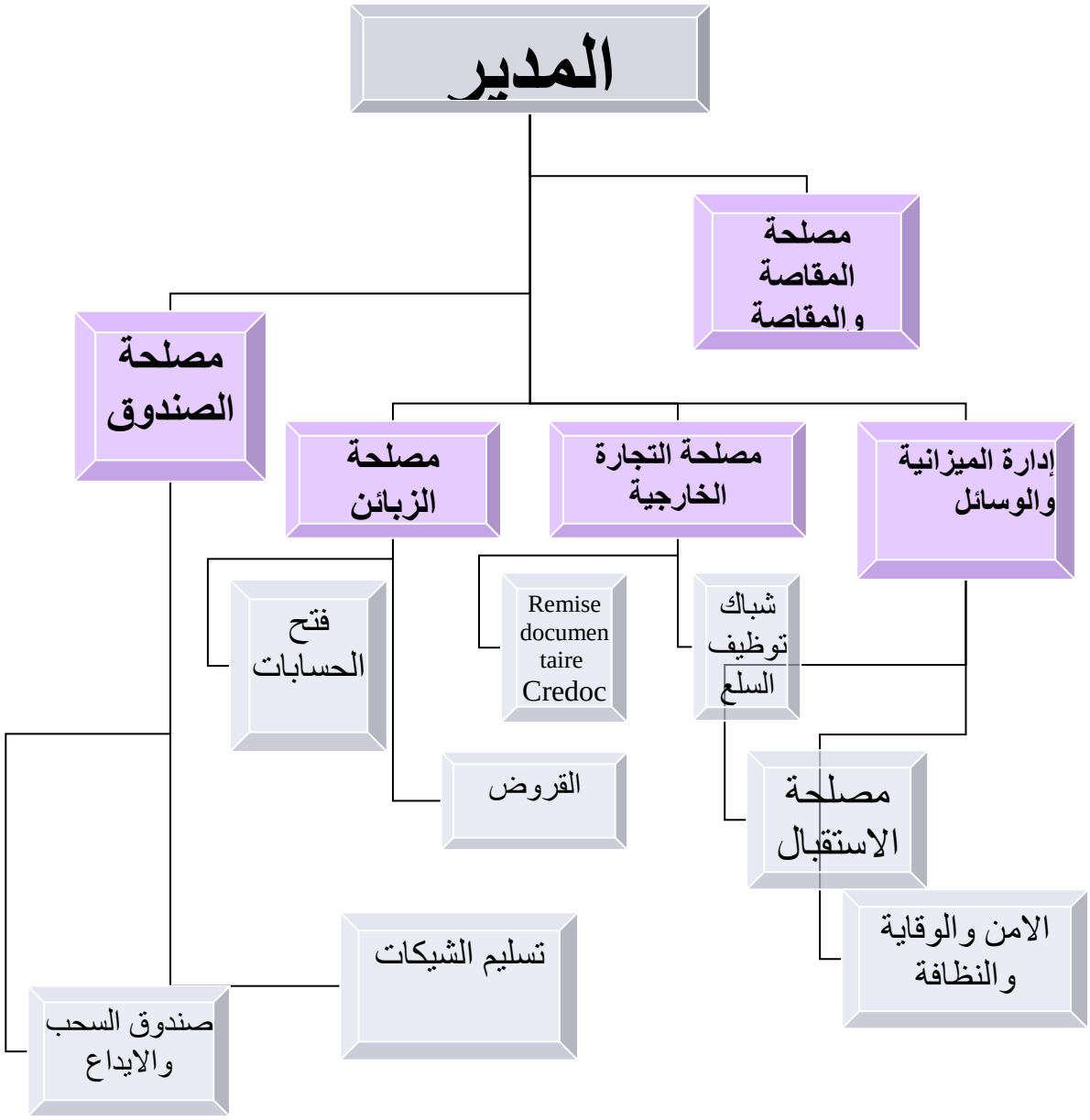

المصـــــــدر: بنـــــــك الجزائـــــــر الخـــــــارجيBEAوكالـــــــة الـــــــوادي

المطلب الثاني:تحليل القوائم المالية للبنك

1 عرض الميزانية:

الأصول

الجدول(3-3) ميزانية بنك الجزائر الخارجي – أصول –

		السنوات المالية		الفوارق	
		2014	**2015**	**بالقيمة**	**%**
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	33.611.691.740,97	56.609.931.855,72	22.998.240.114,75	68%
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0.00	0.00	0.00	
3	أصول مالية قابلة للبيع	0.00	0.00	0.00	
4	قروض و حقوق على مؤسسات مالية	123.389.810,11	81.590.721,94	-41.799.088,17	-34%
5	قروض و حقوق على الزبائن	59.637.313.438,32	55.688.886.139,74	-3.948.427.298,58	-7%
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	0.00	0.00	0.00	
7	ضرائب جارية – أصول	691.122.360,21	1.100.686.586,47	409.564.226,26	59%
8	ضرائب مؤجلة–	84.082.428,69	104.241.139,11	20.158.710,42	24%
9	أصول أخرى	1.822.880.358,05	4.279.823.307,68	2.456.942.949,63	135%
10	حسابات التسوية	542.829.069,20	14.713.455,84	-528.115.613,36	-97%
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	274.669.000,00	305.634.265,79	30.965.265,79	11%
12		0.00	0.00	0.00	
13	أصول ثابتة	2.314.839.215,01	2.321.057.674,62	6.218.459,61	0%
14	أصول غير ثابتة	3.008.609,04	2.323.021,27	-685.587,77	-23%
15	فارق الاقتناء	0.00		0.00	
	مجموع الأصول	**99.105.826.029,60**	**120.508.888.168,18**	**21.403.062.138,58**	**22%**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي

الخصوم

الجدول 4–3) ميزانية بنك الجزائر الخارجي – خصوم –

	البيان	السنوات المالية		الفوارق2009\2010	
		2014	2015	بالقيمة	%
1	البنك المركزي		0.000	0.00	
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	14.443.133،10	15.063.676،57	620.543،47-	4%-
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	65.249.230.631،59	57.294.514.353،22	7.954.716.278،37	14%
4	ديون ممثلة بسند	24.714.238.176،14	19.244.458.340،11	5.469.779.836،03	28%
5	ضرائب جارية–خصوم	1.548.289.628،09	1.277.982.434،15	270.307.193،94	21%
6	ضرائب مؤجلة–خصوم	0.00	0.00	0.00	
7	خصوم أخرى	8.293.743.575.61	3.244.935.178،38	5.048.808.397.23	156%
8	حسابات التسوية	1.845.630.623،57	1.194.465.232،25	651.165.391،32	5%-
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	476.330.134،57	379.120.745،02	97.209.389،55	26%
10	اعانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00	
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	3.069.307.054،71	2.329.409.506،09	739.897.548،62	32%
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00	
13	رأس المال الاجتماعي	10.000.000.000	10.000.000.000	0.00	0%
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00	
15	الاحتياطات	899.560.980،01	116.704.842،03	782.856.137،98	671%
16	فارق التقييم		0.00	0.00	
17	فارق اعادة التقييم	894.671.917،24	894.671.917،24	0.00	0%
18	نتيجة مرحلة (-/+)	260.285.098،24	260.285.098،24	0.00	0%
19	نتيجة السنة المالية (+)	3.243.157.215،31	2.854.214.706،30	388.942.509،01	14%
	مجموع الخصوم	**120.508.888.168،18**	**99.105.826.029،60**	**21.403.062.138،58**	**22%**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي

خارج الميزانية

الجدول(3–5) ميزانية بنك الجزائر الخارجي – خارج الميزانية –

رقم الحساب	البند	السنوات المالية		الفوارق	
		2014	2015	بالقيمة	%
أ	**التزامات ممنوحة**	**42.798.165.849،75**	**37.485.166.250،35**	**5.312.999.599،40**	**14%**
1	التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية		0.00	0.00	
2	التزامات تمويل لفائدة الزبائن	39.866.424.538،31	35.101.340.972،79	4.765.083.565،32	14%
3	التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية	421.317.187،44	277.004.093،75	144.313.093،69	**52%**
4	التزامات ضمانات لأمر الزبائن	2.510.424.124،00	2.106.821.183،81	403.602.940،19	-19%
5	التزامات أخرى ممنوحة				
ب	**التزامات مستلمة**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	
6	التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية			0.00	
7	التزامات و ضمانات مستلمة من مؤسسات مالية			0.00	
8	**التزامات أخرى مستلمة**			0.00	

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري

الفرع الثاني: جدول حسابات النائج

الجدول (3-6) جول حسابات النتائج بنك الجزائر الخارجي

	البيان	السنوات المالية		الفوارق	
		2014	2015	بالقيمة	%
1	+إيرادات الاستغلال	6.697.359.374،22	5.795.636.790.14	901.722.584،08	16%
2	-تكاليف الاستغلال	1.276.836.718،68	1.110.753.679،75	166.083.038،93	15%
3	+عمولات (إيرادات)	312.487.468،58	432.176.285،78	119.688.817،20-	-28%
4	-عمولات (تكاليف)	224.755.700،50	159.671.025،77	65.084.674،73	41%
5	+/-ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع	0	0	0	
6	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	0	0	0	
7	+إيراد النشاطات الأخرى	1.754.420.134،34	1.404.163.874،94	350.256.259،40	25%
8	-تكاليف النشاطات الأخرى	21.418.961،37	112.463.050،76	91.044.089،39-	-81%
9	**الإيراد المصرفي الصافي**	**7.241.255.596،59**	**6.249.089.194،58**	**1.272.413.650،55**	20%
10	-تكاليف استغلال عامة	1.573.165.597،08	1.481.611.022،29	91.554.574،79	6%
11	-مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	177.653.168،83	167.697.484،47	9.955.684،36	6%
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**	**5.490.436.830،68**	**4.599.780.687،82**	**890.656.142،86**	**19%**
13	-مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	5.872.517.789،09	4.881.199.521،21	991.318.267،88	20%
14	+استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4.881.199.521،21	4.183.533.422،57	697.666.098،54	17%
15	**نتيجة الاستغلال**	**4.499.118.562،80**	**3.902.114.589،18**	**597.003.973،62**	**15%**
16	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى	0	0	0	
17	+عناصر غير عادية (ايرادات)	0	0	0	
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)	0	0	0	
19	**النتيجة قبل الضرائب**	**4.499.118.562،80**	**3.902.114.589.18**	**597.003.973،62**	**15%**
20	-الضرائب على النتائج و ما شابهها	1.255.961.347،49	1.047.899.882،88	208.061.464،61	20%
21	**النتيجة بعد الضريبة**	**3.243.157.215،31**	**2.854.214.706،30**	**388.942.509،01**	**14%**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي

تحليل القوائم

سنتطرق لتقييم بعض عناصر قائمة الميزانية (الجداول 3-3، 4-3 و 5-3) من خلال الدراسة المقارنة من سنة لأخرى 2014 / 2015

1) الأصول

أ – الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية:

كان إجمالي هذا الحساب لسنة 2009: 740.97 611 691 33 دج

ثم ارتفع سنة 2010 إلى 855.72 609 931 56 دج أي بمقدار زيادة 114.75 998 240 22 دج بنسبة 68%

ب – قروض و حقوق على مؤسسات مالية:

عرف هذا الحساب انخفاض في القيمة بمقدار 088.17 799 41 دج

أي بنسبة 34% وهذا راجع إلى العلاقات الخارجية وحساب قروض لأجل.

ت – قروض و حقوق على الزبائن:

لقد سجل هذا الحساب انخفاضا بنسبة 7 % و هذا راجع إلى انخفاض رصيد الديون التجارية

ث – حسابات التسوية:

عرف هذا الحساب انخفاضا بنسبة كبيرة 97%

أي بمقدار613.36 528 115 دج

ج – المساهمة في شركات، مؤسسات ووحدات

نرى أن هذا الحساب ارتفع بمقدار 265.79 965نرى أن هذا الحساب ارتفع بمقدار 265.79 965 30 بنسبة 11%

ح – أصول ثابتة:

نلاحظ وجود زيادة طفيفة في هذا الحساب بمقدار 459.61 218 6 دج بنسبة 0.2%

خ – أصول غير ثابتة:

انخفض هذا الحساب بمقدار 685 587.77 دج بنسبة 23% بسبب التنازل عن بعض الأصول وليس بسبب إعادة التقييم

و بالنسبة لمجمل الأصول فإنها زادت بقيمة 21 062 403 138.58 دج

أي بنسبة 22%

2) الخصوم

أ – ديون تجاه المؤسسات المالية:

نلاحظ أنها انخفضت بقيمة 620 543.47 دج بنسبة 4%

ب – ديون تجاه الزبائن للزبائن:

عرف هذا الحساب زيادة تقدر بـ 7 716 954 278.37 دج

بنسبة 14%

ت – ديون ممثلة بسند:

سجل هذا الحساب زيادة معتبرة ب 5 779 469 836.03 دج بنسبة 21%

ث – حسابات التسوية:

زاد هذا الحساب بمقدار 165 651 391.32 دج بنسبة 55%

ج – رأس المال الإجتماعي:

لم يتغير هذا الحساب خلال السنتين محل الدراسة

وبقي بقيمة 10 000 000 000.00 دج

ح – احتياطات:

تم رفع الاحتياطات بقيمة كبيرة خلال سنة 2015 بقيمة إظافية 856 782 137.98 دج بنسبة 671%

خ – فارق إعادة التقييم:

لم يتغير رصيد هذا الحساب بسبب عدم تغير قيم الأصول و الخصوم للبنك

د – نتيجة مرحلة:

لم يتغير هو الآخر و بقي برصيد 285 260 098.24 دج

من خلال تقييمنا لعناصر الخصوم تبين أن مجمل الخصوم ارتفع بمقدار

21 062 403 138.58 دج بنسبة 22 %

استجلاء لما سبق تلاحظ من تقييم عناصر الأصول و الخصوم، وجود نتيجة عبر السنوات المقارنة ذات رصيد مدين. وهذا يدل على ربح المؤسسة، ولكن قيمة الربح تختلف من سنة لأخرى، إذ نلاحظ نتيجة سنة 2014 بلغت2 214 854 706.30دج و ارتفعت سنة 2015 إلى 3 157 243 215.31دج بمقدار زيادة 942 388 509.01 دج بنسبة 14 %

المطلب الثاني : دراسة الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي

يقدم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي على شكل بيان تفصيلي لكل العمليات البنكية يوم بيوم بداعلي شكل يومية او حركة يومية للعمليات المالية، هذه البيانات تقديم على شكل حسابات ومبالغ تتماش مع الوثائق الرسمية للبنك لكل مصلحة من مصالح البنك وفي الأخير تقدم بأداة مالية مجسدة على شكل منتوج نهائي او خدمة نهاية يقدمها البنك للزبائن على شكل منتوج بنكي نوعي فكلما كان الأداء نوعي فكلما كان الأداء نوعي كلما كان المنتوج الذي يستهلكه الزبون نوعي كذلك، هادا هو هدف الأداء المالي للبنك.

الشكل (2-2) **الاداء المالي لبنك BEA**

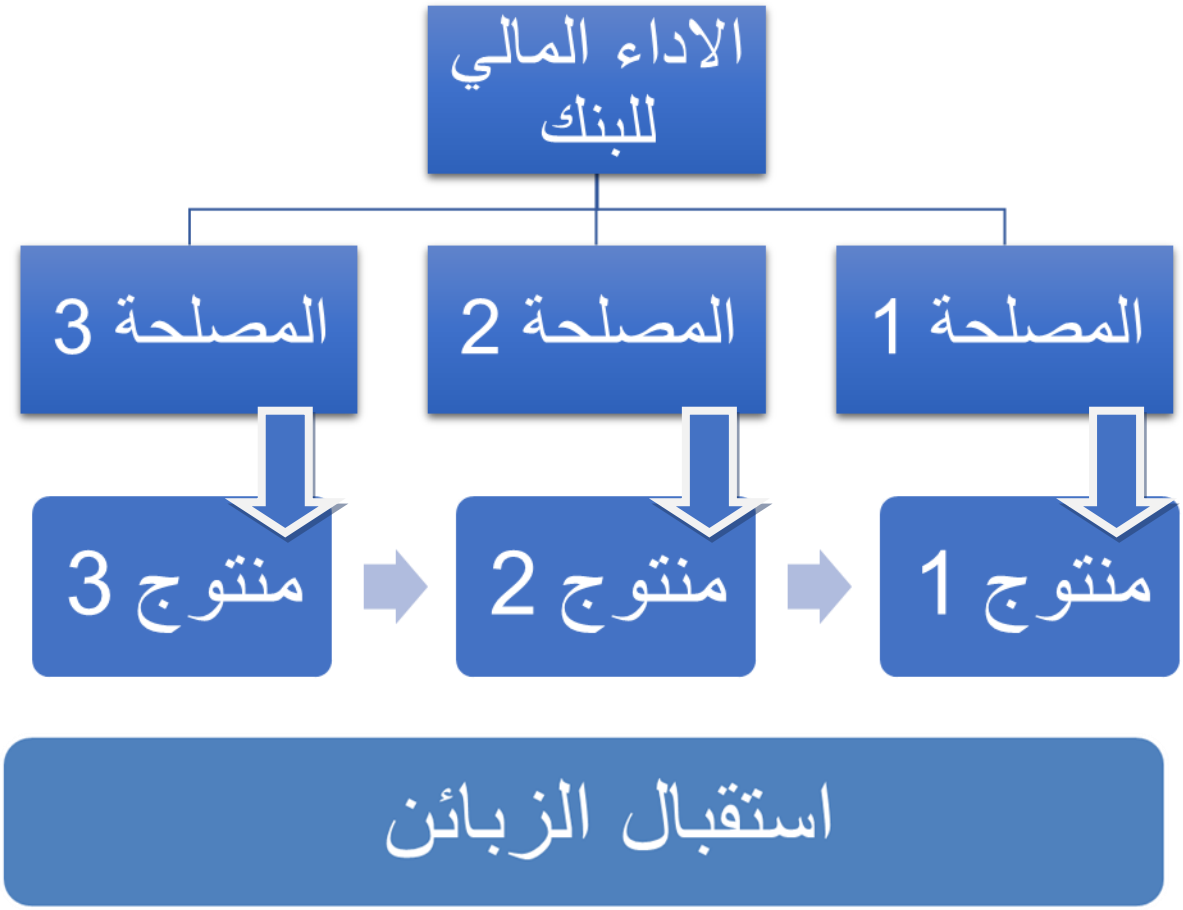

المصدر: نائب مدير بنك الجزائر الخارجي BEA

لكل مصلحة من مصالح البنك لها عمل خاص يمارس على حسب التنظيم الهيكلي المرسوم وتقوم كل المصالح بأداءاة مالية ترسم على شكل قوائم او حسابات مالية تعمل حسب تقارير او تعليمات او لوائح تتخذها الهيئة العليا للبنك.

وفي الاخير تبوب تلك العمليات على شكل بيانات ترجمها الحاسوب الى العمليات المالية

- القوائم المالية للبنك:

لكل مصلحة اداء مالي خاص بها يدخل ضمن محددات تقسيم العمل داخل وكالة بنك الجزائر الخارجي الوادي وكل الاداءات المالية تبوب وجسد بياناتها وحساباتها ودفاترها وارصدتها على شكل *قوائم مالية* وكل هذه القوائم المالية تجرى م وتتلخص في جدول

ملخص يسمى اليومية المختصرة او الملخصة وتظهر في الحسابات الكلية او بلغة المحاسبة الاقسام او الكتل المالية/المحاسبية بأرصدتها المدينة والدائنة وقبل القوائم المختصرة تظهر حركة مالية عامة يبوبها النظام الآلي تسمى حركة يومية

Journal de mouvment:

تظهر فيه كل العمليات المبرمجة الفعلية أو الملغاة بأرصدتها المدينة والدائنة ويساعد هذا النوع من القوائم مراقبة ومتابعة العمليات قبل ترصيدها في نفس اليوم. ويكون هذا الاداء أداء ظرفي

مصلحة الصندوق:

الأداء المالي يظهر يومي في أخر يوم أي نهاية العمل المالي يستخرج القائمة المالية لتقيم أداء العاملين على مستوى مصلحة الصندوق رئيس المصلحة ، أمين الصندوق ،و أعوان الشبابيك لمعرفة أرصدة الصندوق المبالغ المودعة و المسحوبة و الرصيد المتبقي ،في لرصيد الظاهر على القائمة اليومية الصندوق و هو نفسه الرصيد النقدي ماديا على مستوى الصندوق بالعملة الوطنية (الدينار) او العملة الأجنبية (الأورو) أو معرفة عد الدينار أو العملة ماديا بالقطع المعدنية أو الورقية و أخيرا لبد أن يكون الرصيد في الصندوق يساوي الرصيد في القائمة المالية

Solde de caisse = solde de journal de caisse

الرصيد في الصندوق = الرصيد في القائمة

وهنا يظهر للقائمين والمديرين النتيجة اليومية للصندوق بفضل الأداء المالي على مستوى مصلحة الصندوق وقيس ذلك على مستوى الإيداعات وبواسطة الشبكات فمثلا جميع المبالغ المودعة لحسابات الزبائن وكذا جميع المبالغ المسحوبات على الحسابات الزبائن تظهر مفصلة بالمبلغ ورقم الحساب والشيك على القائمة المالية / قائمة الأداء.

فأي خطأ مرتكب من طرف العاملين يظهر مفصلا في القائمة المالية أو جدول الصندوق (يومية الصندوق النقدي)

3 القائمة المالية الأداء الاستحقاقات:

او بما يعرف في النظرية المالية جدول الاستحقاقات وهي مستوي البنك، تظهر هذه القائمة عند المديرين الذين يديرون تسيير منح القروض على مستوى المؤسسات المالية وتختص بها مصلحة الزبائن ومصلحة الالتزامات على مستوئ بنك الجزائر الخارجي BEA

وبواسطة هذه القوائم يتم ضبط قيمة الاستحقاقات والفوائد الواجب منها من طرف المستفيدين من القروض بمختلف أنواعها سواء كانت قروض استهلاكية او قروض الاستثمار او الاستغلال او الاستثمار الخ....

فعند حلول تاريخ الاستحقاقات يظهر المبلغ المستحق بفوائده على القائمة المالية للاستحقاقات وبالتالي يستطيع القائم بهذا العمل ومسايرة القروض الممنوحة وبالتالي يلجأ لأداء الإجراءات اللازمة مثل: الاتصال بالمستفيدين وارسالها للمستفيدين في الوقت المناسب ويظهر ذلك في المخطط التالي:

الشكل (2-3): ضبط المستحقات من طرف البنك

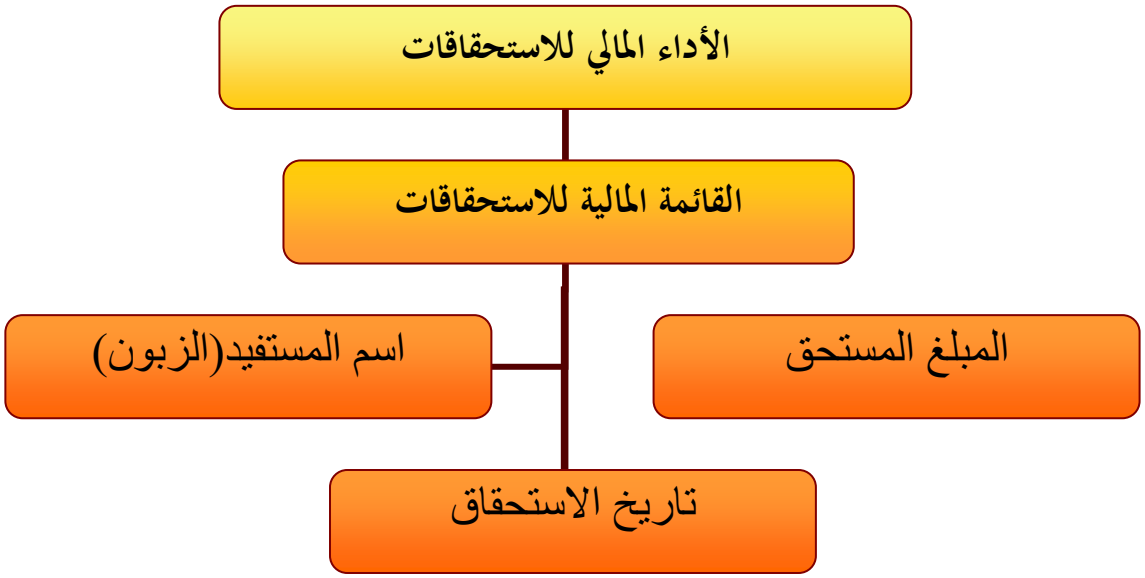

المصدر: بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة الوادي.

وتظهر هذه القائمة عند التأخير في دفع المستحقات في أجالها المحددة من طرف البنك في

جدول الاستحقاقات المتفق عليها في عقد القرض المتفق عليها بين البنك والزبون، والتالي يقوم العاملين بالإسراع لجلب المستحقات في أقرب وقت ممكن من طرف الزبائن او المستفيدين لتنمية او لزيادة رقم اعمال البنك.

إذا القائمة المالية للمستحقات تساهم بطريقة مباشرة في ضبط تواريخ المستحقات وزيادة رقم اعمال

البنك.

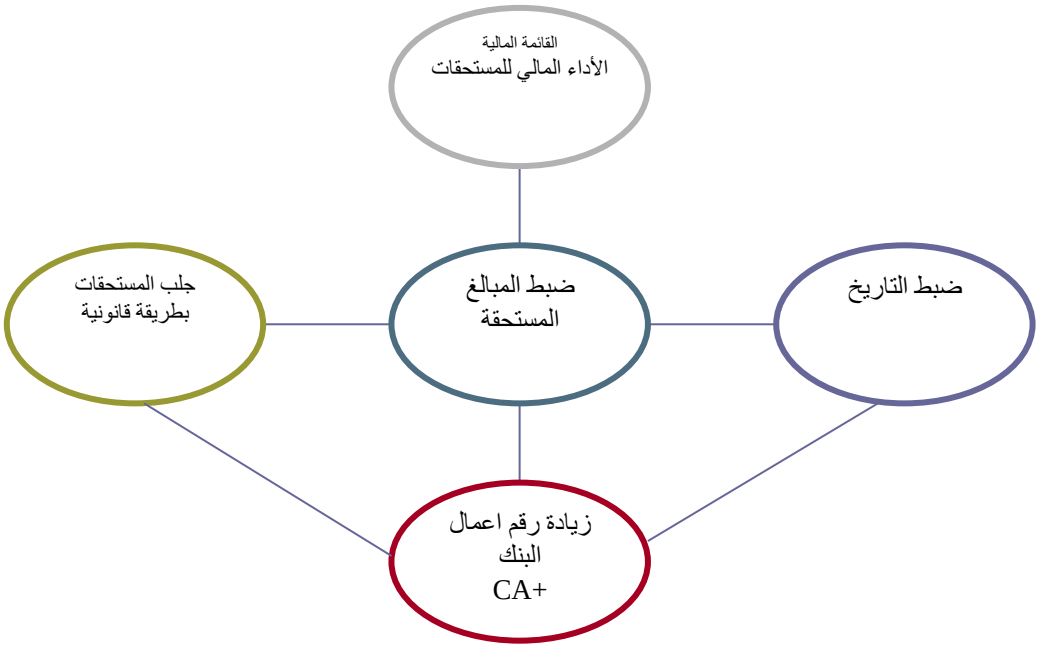

الشكل (2-4): زيادة رقم اعمال البنك CA+

فزيادة رقم اعمال البنك يزيد في المنافسة وسط المؤسسات المالية

وبالتالي نقول ان تقييم الأداء المالي عن طريق المستحقات يساهم في تنمية رقم الاعمال للبنك وكذا يساعد على مراقبة كل تأخير وعدم دفع المستحقات من القروض الممنوحة، وهذا يدخل في إطار عملية تسيير القروض

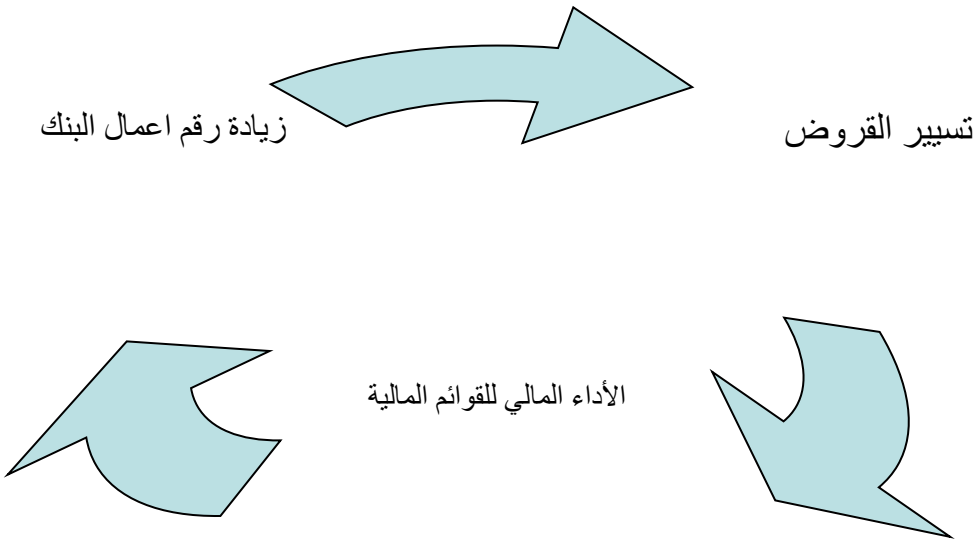

الشكل (2–5): عملية تسيير القروض.

فالفكرة نحو محاولة زيادة في رقم الاعمال للبنك يرتكز على التحكم في الاداء المالي للقروض، والذي يدخل في إطار التسيير المحكم للقروض الممنوحة من طرف البنك

خلاصة الفصل:

إن المؤسسات البنكية لها خصوصيات تجعل دراسة وتحليل الأداء المالي في البنك ليس بالأمر السهل، لكن إذا قام البنك بدراسة نشاطه يمكنه التحكم بأداء نشاطاته

إن البنوك في الجزائر لا زالت بحاجة ماسة إلى تقييم ذاتها من اجل التحكم في الموارد والإمكانيات المتاحة لديها، لذا عليها دراسة وتحليل الأداء من اجل تطبيق التدقيق المالي الذي يهتم بتحسين الأداء والفعالية بها، إضافة إلى ضمان السيرورة الحسنة لمختلف نشاطات البنك وذلك اعتمادا على النسب المالية في التحكم الجيد في القرارات ومناهج العمل لدراسة مختلف المؤشرات والنسب.

خاتمة عامة

يعتبر توفر نظام بنكي فعال يستجيب لحاجيات الساعة، أمر ضروري لتطوير النشاط الاقتصادي للبلاد فالقطاع البنكي ميدان مهني وتقني يستوجب تأطيره بقواعد أكثر دقة ومرونة بصورة تحقق أمن المبادلات المالية والتجارية الداخلية والخارجية لتجعل منه عنصرا جوهريا في تنمية وإدارة الشؤون الاقتصادية.

تلعب البنوك التجارية دور الوسيط بين المودعين والمقترضين، تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، كما تمنح للمقترضين فرص عديدة للحصول على القروض وبهذا يسعى البنك إلى تعظيم الربح في ظل قيود توفير السيولة وتحقيق الأمان للمودعين.

ان تقييم الاداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس واصدار الاحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

ان كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين يرغب المصرف تحقيقه، وإهذاء المستوى يضمن انجاز المهام والفعاليات بصورة كفؤة ورشيدة.

التقييم الشخصي :

بعد الانتهاء التربص التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من بينها:

- إن دراسة الأداء تستند على المعايير ومؤشرات توضح مدى مجاعة المصرف في تحقيق أهدافه المرجوة من خلال ممارسة هذه الوظيفة.

-إن دراسة الأداء تعتبر من الأساليب التي يستند عليها البنك في صياغة واتخاذ القرارات السليمة.

- في حالة عدم دراسة الأداء من قبل المصارف في ظل الظروف السائدة في السوق فهذا يؤدي الإفلاس.

- إن الدراسة الأداء من قبل البنوك يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وأسبابها وكيفية معالجتها.

-يجب دراسة التحليل المالي لمعرفة المركز المالي للبنك.

ومن خلال وجهة نظرنا الشخصية فإننا نقترح بعض التدابير الممكنة لتحسين أداء البنوك التجارية والتي نعتقد أنها تنحصر في النقاط التالية:

- تفعيل أداء السوق المالية لأنه ذو علاقة وطيدة بالبنوك

- تحديث البنوك التجارية وذلك عن طريق التنويع المصرفي.

- العمل على تأهيل الكفاءات البشرية وترقية أدائها لتحقيق أداء البنك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

2. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم عبد الله عقيل جاسم، مدخل في تقييم المروعات، الجدوى الاقتصادية والفنية في تقييم جدوى الأداء، عمان، دار حامد، 1999م لأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000.

3. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000.

4. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية ط2.، الإسكندرية: دار وائل للنشر،

5. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

6. عبد الغفار وآخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

7. عبد الله عقيل جاسم، مدخل في تقييم المروعات، الجدوى الاقتصادية والفنية في تقييم جدوى الأداء، عمان، دار حامد، 1999م.

8. عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

9. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المروعات، دار الحامد، عمان 1990.

10. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المروعات، دار الحامد، عمان 1990.

11. محمود يونس وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر.

12. محمود يونس وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر.

13. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1999.

14. هندي منير إبراهيم، مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000.

15. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية 2009 ص 12-13.

❖ **المذكرات:**

1. بو خلفة صارة ونعار نسيمة: سياسات وإجراءات منح القروض البنكية (مذكرة لنيل شهادة ليسانس جامعة الجزائر، الجزائر،2005).

2. نوال بدر الدين، حميدة رءوف عبد الوهاب، القروض البنكية (شهادة الليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، سنة 2003.0